

التنظيم القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت

Legal regulation of IP address

واضح الحاج

OUADAH El hadj

طالب دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة الجزائر – 1-

Faculty of Law, Algiers University 1

droit2@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/28

تاريخ القبول: 2021/05/04

تاريخ إرسال المقال: 2021/04/03

ملخص:

تتناول هذه الدراسة التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الانترنت، لمعرفة فيما إذا كان هذا الأخير يشكل أو لا يشكل معطيات ذات طابع شخصي، وهي مسألة يصعب الفصل فيها استناداً إلى تعريف المشرع الجزائري للمعطيات ذات الطابع الشخصي في القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جويلية 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، هذه الصعوبة في التكييف قد عرفها القضاء الأجنبي ومنه الفرنسي، في ظل عدم الإشارة الصريحة لعنوان بروتوكول الإنترنت في تعريف المعطيات ذات الطابع الشخصي سواء بالنسبة للمشرع الأوروبي أو الفرنسي.

بعد صدور النظام العام الأوروبي لحماية المعطيات الشخصية رقم 679/2016 عرف الوضع تحولاً جذرياً بسبب إعادة صياغة المشرع الاتحاد الأوروبي لتعريف المعطيات ذات الطابع الشخصي سنة 2016 بإضافة عبارة معرف على الخط والذي من ضمنه عنوان بروتوكول الانترنت، وهو ما تبناه المشرع الفرنسي بموجب الأمر رقم 1125-2018 المؤرخ 12 ديسمبر 2018 الصادر تطبيقاً للمادة 32 من القانون رقم 493-2018 المؤرخ 20 جوان 2018، ولغرض تفادي اللبس بشأن تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت في الجزائر على المشرع الجزائري تعديل تعريف المعطيات الشخصية بتبني تعديل النظام العام الأوروبي لحماية المعطيات الشخصية رقم 679/2016، بإضافة عبارة معرف على الخط، لحسم اعتباره معطيات ذات طابع شخصي.

الكلمات المفتاحية:

عنوان بروتوكول الإنترنت؛ التكييف القانوني؛ النظام العام لحماية المعطيات رقم 679/2016؛ القانون 17/78 المتعلق بالمعلوماتية الملفات والحريات؛ القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛ محكمة العدل الأوروبية.

Abstract:

This study deals with the Legal Characterization of the IP address, to know whether or not it constitutes personal data, which is difficult to resolve in the light of the definition of personal data given by the Algerian legislator in Law N°. 18-07 of 10 July 2018 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data. This difficulty in Characterization was also noted in the foreign judiciary, including the French judiciary, as well as the lack of explicit reference to the IP address in the definition of personal data, whether for the European law or the French law. However, the situation witnessed a radical transformation starting in 2016 by adding the term 'online identifiers', including the Internet Protocol address. This is what was adopted by the French legislator according to Order No. 2018-1125 of December 12, 2018 issued in implementation of Article 32 of Law No. 2018-493 of June 20, 2018. The Algerian legislature's definition of personal data makes it difficult to say that an IP address is personal data. In order to avoid ambiguity regarding the adaptation of the Internet Protocol address in Algeria, the Algerian legislator must amend the definition of personal data by adopting the definition of The EU general data protection regulation 2016/679, by adding an online identifier phrase, to resolve it as data of a personal nature.

Keywords:

IP address; legal Characterization; general data protection regulation n° 2016/679; Law No. 78-17 of January 6, 1978 relating to computers, files and freedoms; law no. 18-07 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data; jurisprudence; Court of Justice of the European Union.

مقدمة:

عنوان بروتوكول الإنترنت عبارة عن سلسلة من الأرقام الثنائية تخصص للأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، تسمح بالتعرف عليها، وذلك كشرط لإمكانية التواصل فيما بينها في بيئة الإنترنت. تقنيا لا يشير عنوان بروتوكول الإنترنت إلى شخص ما بشكل مباشر، بل إلى جهاز، يمكن استخدامه حتى من قبل عدد كبير من الأشخاص، كما في حال خدمة فضاء الإنترنت. وعلى الرغم من هذه الطبيعة التقنية المحضة لبروتوكول الإنترنت إلا أن له أهمية بالغة في المجال القانوني ومثار هذه الأهمية هو إمكانية استخدامه للتعرف على الشخص الطبيعي الموجود خلف الجهاز، وتتفرع عن هذه الأهمية مسألة معرفة التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت، وبمعنى أكثر وضوحا معرفة فيما إذا كان عنوان بروتوكول الإنترنت يشكل أو لا يشكل معطيات ذات طابع شخصي.

يعد ترجيح إحدى الجوابين ذات أهمية بالغة بالنسبة للشخص الطبيعي المعني بعنوان بروتوكول الإنترنت، كما بالنسبة للشخص المسؤول عن المعالجة، ذلك أن إذا كان الجواب بالنفي فمعنى ذلك استبعاد تطبيق القانون الجزائري رقم 07-18 مؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي¹، وإذا كان الجواب بتأكيد أن عنوان بروتوكول الإنترنت يعد معطيات شخصية، فذلك يعني أنه مشمول بتطبيق

القانون 18-07 المذكور حيث يكون المسؤول عن المعالجة ملزماً بمراعاة جملة من الضوابط القانونية والتنظيمية التي يتطلبها القانون بشأن معالجة عنوان بروتوكول الإنترنت، وذلك حماية للشخص الطبيعي المعني بمعالجة عنوان بروتوكول الإنترنت المتعلق به.

انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية التالية: هل يعتبر عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي؟ أما بخصوص المنهج المتبع في هذا البحث فقد اعتمدنا المنهج الوصفي بالنظر إلى كونه الطريقة الواقعية في التعامل مع إشكالية البحث، وكونه أيضاً يركز على دراسة الظواهر والحقائق العلمية ووصفها كما هي. كما اعتمدنا المنهج التحليلي القائم على عرض المشكل ودراسته من الناحية القانونية، بالاستعانة بالنصوص القانونية ذات الصلة بموضوع البحث.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومراعاة للجانب التقني للموضوع ومقتضيات دراسته قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين نتطرق في المبحث الأول لمفهوم عنوان بروتوكول الإنترنت تمهيداً لاستيعاب دلالاته، وفي المبحث الثاني نوضح التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت.

المبحث الأول: مفهوم عنوان بروتوكول الإنترنت:

نتطرق في عرضنا لمفهوم عنوان بروتوكول الإنترنت إلى ثلاث نقاط أساسية هي: تعريفه (المطلب الأول) ثم أنواعه (المطلب الثاني) وبعد ذلك الجهات المسيرة له (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف بروتوكول الإنترنت:

يعرف عنوان بروتوكول الإنترنت² (بالإنجليزية IP address) على أنه: "تسمية أو عنونة رقمية (numerical label) تمنح لكل جهاز متصل بشبكة معلوماتية تستخدم بروتوكول الإنترنت للاتصال³ بين عقد الشبكة"⁴. كما يعرف على أنه: "معرف رقمي يمنح لكل جهاز متصل بشبكة معلوماتية تستخدم بروتوكول الإنترنت للاتصال يمكن من خلاله للأجهزة الأخرى من إيجاد وإرسال الرزم⁵ إليه"⁶. عرفته هيئة الآيكان على أنه: "عبارة عن معرفات عددية فريدة مخصصة لكل جهاز كمبيوتر أو جهاز متصل بالإنترنت"⁷. وعرفته محكمة العدل الأوروبية باعتباره: "سلسلة من الأرقام الثنائية التي يتم تخصيصها لجهاز تعرفه، وتسمح له بالنفاذ إلى شبكة الاتصالات الإلكترونية، للاتصال بالإنترنت"⁸.

يعني ما سبق أن عنوان بروتوكول الإنترنت هو المعرف الرقمي الفريد المخصص لأي جهاز (مثل الحاسوب، الهاتف الذكي، الآلة الطابعة، الموجه وخادم الواب) مرتبط بشبكة معلوماتية تعمل بحزمة بروتوكولات، سواء كانت شبكة محلية أو شبكة الإنترنت ويقابل عنوان بروتوكول الإنترنت رقم الهاتف في شبكات الهاتف⁹ على سبيل المثال، موقع هيئة الآيكان هو [www. icann.org](http://www.icann.org) فلتحديد موقع ICANN على الواب، فإن أجهزة الكمبيوتر لا تتحدث فعلياً إلى الاسم، بل تتحدث إلى الرقم الفريد المرتبط بهذا الاسم. وهذا الرقم هو عنوان IP¹⁰.

لتوضيح أكثر ما ذكرناه نشير إلى أن أجهزة الحاسوب تتواصل مع بعضها البعض على الإنترنت باستخدام بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol)، والذي يستخدم عناوين رقمية، تسمى عناوين بروتوكول الإنترنت، وكل

جهاز قادر على العمل في بيئة الإنترنت لديه عنوان بروتوكول الإنترنت فريد من نوعه، والذي يسمح له بالاتصال مع أجهزة أخرى في نفس الشبكة، وبالمثل لكل موقع واب عنوان بروتوكول الإنترنت، يمكن تحويله إلى اسم نطاق¹¹.

عملية يؤدي كل إرسال للمعطيات على الإنترنت إلى إرسال "حزمة معطيات" تحتوي (أيا كان نوع الاتصال، تصفح على الواب، البريد الإلكتروني، الصوت عبر الإنترنت voice over IP أو VoIP وما إلى ذلك) على عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بالمرسل l'expéditeur وكذلك الخاص بالمرسل إليه le destinataire، كذلك عندما يتصفح المستخدم موقع على الإنترنت، يقوم خادم le serveur هذا الأخير بحفظ في ملف تاريخ ووقت التصفح وعنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بالحاسوب الذي تم التصفح من خلاله، والملفات التي تم إرسالها، علما أن صاحب موقع الواب يمكنه الوصول إلى عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بأجهزة الحواسيب المتصلة بموقعه¹².

يوجد حاليًا نوعان من عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) قيد الاستخدام النشط هما: IP الإصدار 4 (IPv4)¹³ والإصدار IP 6 (IPv6). تم نشر IPv4 مبدئيًا في 1 يناير 1983 ولا يزال الإصدار الأكثر استخدامًا.^{14,15} ولقد بدأ نشر بروتوكول IPv6 في عام 1999¹⁶.

المطلب الثاني: أنواع بروتوكول الإنترنت:

هناك نوعان من عناوين بروتوكول الإنترنت، هما: عنوان بروتوكول الإنترنت العام (الفرع الأول) وعنوان بروتوكول الإنترنت الخاص (الفرع الثاني)، نوضحهما كما يلي:

الفرع الأول: عنوان بروتوكول الإنترنت العام¹⁷: public IP address

يعد عنوان بروتوكول الإنترنت العام ضروريًا للنفاد إلى الإنترنت، يمنحه مزود خدمة الإنترنت (ISP) أو مؤسسة نفاد، من بين قائمة العناوين المتاحة من قبل سلطة الأرقام المخصصة للإنترنت^{18,19}، ويؤدي هذا النوع وظيفتين رئيسيتين هما: تعريف المضيف أو واجهة الشبكة (على وجه التحديد interface network)²⁰ وعنونة الموقع addressing location وعليه فهو تقنيا يطلعنا بشيئين هما: رقم بروتوكول الإنترنت للشبكة المرتبط بها من جهة، وعنوان عقدة الجهاز على تلك الشبكة من جهة أخرى²¹، ويوصف هذا الدور على النحو التالي: اسم يشير إلى ما نبحث عنه، وعنوان يشير إلى مكان وجوده، والطريق أو المسار الموضح لكيفية الوصول إليه²².

ينقسم عنوان بروتوكول الإنترنت العام بدوره إلى نوعين هما: عنوان بروتوكول الإنترنت الثابت أو الدائم (static IP address)، وعنوان بروتوكول الإنترنت الديناميكي أو المؤقت أو المتغير (Dynamic IP address)، يخصص النوع الأول بصفة دائمة للجهاز المتصل بالإنترنت، بحيث لا يتغير حتى ولو تم إعادة تشغيل الجهاز وقطع الاتصال بالشبكة، وعموما يتم تخصيص هذا النوع إلى مزودي خدمة الإنترنت (Internet service providers/ISPs)، خدمات استضافة الموقع (web site hosting)، مواقع الواب موفر البريد الإلكتروني²³، وذلك باعتبارها تحتاج إلى اتصال دائم بالشبكة ليتم العثور عليها على نفس العنوان، ولتمكين المستخدمين من إيجادها في أي وقت²⁴، أما عنوان بروتوكول

الإنترنت الديناميكي فيمنحه مزود خدمة الإنترنت للجهاز في كل مرة يتم فيها الاتصال بالإنترنت، وهذا يعني أنه عندما يتم ربط الاتصال بالإنترنت بعد قطعه لا يحتفظ الجهاز المتصل بالشبكة بنفس العنوان، وإنما يمنح عنوان بروتوكول ديناميكي جديد، ويمنح العنوان ديناميكي للمستخدمين²⁵، وما يميز هذا النوع أنه لا يتيح إمكانية الربط المباشر بينه وبين معلومات أخرى تتعلق بالمستخدم مثل الحساب الذي ينشئه المستخدم على موقع ما²⁶.

الفرع الثاني: عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص أو المحلي: Private or local IP address

عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص هو العنوان الذي يوفره الموجه (Router)²⁷ لتمكين الحواسيب وبقية الأجهزة الأخرى بالاتصال داخل الشبكات المحلية²⁸، وتكون الأجهزة التي تستخدم هذا النوع من العناوين معروفة فقط على مستوى الشبكة المحلية يوفرها الموجه من خلال بروتوكول التهيئة الآلية للمضيفين (Dynamic Host Configuration Protocol) لتمكين الاتصال بين الحواسيب وبقية الأجهزة داخل الشبكة المحلية²⁹، وهذا النوع من العناوين لا يمكن استخدامه لإرسال المعطيات على شبكة الإنترنت³⁰.

المطلب الثالث: تسيير عناوين بروتوكول الإنترنت:

تتولى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة تسيير عناوين بروتوكول الإنترنت على المستوى الدولي (الفرع الأول)، في حين تتولى السجلات الخمسة الإقليمية للإنترنت تسييرها على المستوى الجهوي (الفرع الثاني)، وهو ما سنوضحه تباعاً.

الفرع الأول: هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة³¹

هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وتعرف اختصاراً باللغة العربية (الآيكان) وتسمى باللغة الإنجليزية Internet Corporation for Assigned Names and Numbers وتسمى اختصاراً ICANN هي أو هيئة غير ربحية ذات طابع عالمي تم تأسيسها في عام 1998، وتتكون من ثلاثة كيانات هي: مجتمع الآيكان، ويضم فريق مبني على المتطوعين من أصحاب المصلحة متنوعين من جميع أنحاء العالم، يعملون معاً من أجل تقديم المشورة ووضع السياسة ضمن مهمة الآيكان مجلس إدارة الآيكان وهو عبارة عن مجموعة من الممثلين من مجتمع الآيكان تقوم بالإشراف على منظمة الآيكان ومنظمة الآيكان توفر المنظمة فريق العمل والموارد من أجل دعم مجتمع الآيكان ومجلس الإدارة، كما أنها تنفذ السياسات التي وضعها مجتمع الآيكان³².

تتولى الهيئة تنسيق نظام أسماء النطاقات العالمية للإنترنت³³، كما تعمل على توزيع مجالات العناوين في بروتوكول الإنترنت وتخصيص معرفات البروتوكول، وإدارة نظام سجلات المواقع العامة عالية المستوى³⁴، وسجلات المواقع عالية المستوى لرمز الدولة³⁵، كما أنها تضطلع بمسؤولية وظائف إدارة نظام الخوادم المركزية.

نظراً لكون الآيكان تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تلتزم الآيكان بالمحافظة على الاستقرار التشغيلي لشبكة الإنترنت وتعزيز روح المنافسة وتحقيق تمثيل واسع النطاق لمجتمعات الإنترنت العالمية، إضافة إلى سعيها

لصياغة سياسات تتوافق مع رسالتها من خلال عمليات تعتمد على استطلاع الآراء من القاعدة إلى القمة مروراً بجميع المستويات.

تتولى الأيكان مسؤولية تنسيق إدارة العناصر الفنية في نظام أسماء المواقع وذلك لضمان تيسير الاتصال على نطاق العالم وضمان شبكة أنترنت عالمية مستقرة وآمنة وموحدة، بحيث يمكن لجميع مستخدمي الإنترنت إيجاد العناوين الصحيحة، كما تقوم الأيكان بمراقبة توزيع المعرفات الفنية المستخدمة في عمليات الإنترنت، وتخصيص أسماء المواقع العليا ومثال ذلك info،com وغيرها³⁶.

الفرع الثاني: السجلات الإقليمية للإنترنت:

تضم السجلات الإقليمية خمسة مراكز أو سجلات للإنترنت، تتولى مسؤولية توزيع وإدارة موارد أرقام الإنترنت ضمن منطقة جغرافية مخصصة لها، نوضحها فيما يلي:

أولاً: مركز معلومات الشبكات الإفريقية:

يسمى مركز معلومات الشبكات الإفريقية بالإنجليزية African Network Information Centre ويسمى اختصاراً Afri NIC هو سجل الإنترنت الإقليمي (Regional Internet Registry /RIR) لمنطقة إفريقيا³⁷ مسؤول عن توزيع وإدارة موارد أرقام الإنترنت (مساحة عنوان IPv4 و IPv6) وأرقام النظام المستقل (ASNs) في منطقة خدماتها، والتي تشمل إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي، يعمل المركز على توفير وتوزيع مهني وفعال لموارد أرقام الإنترنت لمجتمع الإنترنت الإفريقي، ودعم استخدام تكنولوجيا الإنترنت وتطويرها في جميع أنحاء القارة، وتعزيز الحكم الذاتي للإنترنت في إفريقيا من خلال عملية تطوير سياسة أصحاب المصلحة المتعددين من القاعدة إلى القمة³⁸.

ثانياً: مركز تنسيق شبكة بروتوكول الإنترنت الأوروبية:

مركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية³⁹ Network Coordination centre يسمى اختصاراً RIPE-NCC، مقره بهولندا، وهو سجل الإنترنت الإقليمي (RIR) مخصص لعناوين بروتوكول الإنترنت لكل من أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى⁴⁰، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية تدعم البنية التحتية للإنترنت من خلال التنسيق الفني في منطقة خدماته. تتكون عضويته بشكل رئيسي من مزودي خدمة الإنترنت (ISPs)، ومنظمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشركات الكبيرة الموجودة في أوروبا والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا الوسطى. يتمثل نشاطه الأبرز في القيام بدور سجل الإنترنت الإقليمي (RIR) الذي يوفر موارد الإنترنت العالمية والخدمات ذات الصلة (موارد IPv4 و IPv6 و رقم AS) للأعضاء في منطقة خدماته⁴¹.

ثالثاً: مركز معلومات الشبكة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي:

مركز معلومات الشبكة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يسمى بالإنجليزية The Internet Addresses Registry for Latin America and Caribbea ويسمى اختصاراً (LACNIC) ويعرف أيضاً باسم سجل عناوين الإنترنت (RIR) لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي⁴² وهو منظمة دولية غير حكومية تأسست في أوروغواي في عام 2002. يعد المركز مسؤولاً عن تخصيص وإدارة موارد أرقام الإنترنت (IPv4، IPv6)، وأرقام النظام المستقل،

للمنطقة، كما يساهم في تطوير الإنترنت الإقليمي، كما يدعم ويدافع عن مصالح المجتمع الإقليمي، كما يساعد على خلق ظروف الإنترنت لتكون أداة فعالة للإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁴³.

رابعا: مركز معلومات شبكة آسيا والمحيط الهادئ:

مركز معلومات شبكة آسيا والمحيط الهادئ يسمى بالإنجليزية Asia Pacific Network Information Centre ويعرف اختصاراً بـ APNIC ويعرف أيضاً باسم سجل الإنترنت الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RIR)⁴⁴، يتمثل دورها الأساسي في توزيع وإدارة موارد أرقام الإنترنت (عناوين IP وأرقام AS) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ⁴⁵، كما يوفر منتديات مفتوحة للجميع من أسفل إلى أعلى، لتطوير سياسة الإنترنت، علاوة على ذلك يساعد على بناء المهارات الفنية الأساسية في جميع أنحاء المنطقة، ويدعم تطوير البنية التحتية للإنترنت، وينتج أبحاثاً دقيقة، كما يشارك بفعالية في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين للتعاون وحوكمة الإنترنت. ينفذ المركز هذه الأنشطة كجزء من التزامه بإتاحة أنترنت عالمي مفتوح ومستقر وآمن يخدم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها⁴⁶.

خامسا: السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت:

يسمى السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت بالإنجليزية American Registry for Internet Numbers ويسمى اختصاراً ARIN وهو سجل إنترنت إقليمي أنشأ في ديسمبر 1997 كمنظمة غير ربحية، يتولى السجل إدارة وتوزيع موارد أرقام الإنترنت، مثل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) وأرقام النظام المستقل (ASNs)، لكل من كندا والولايات المتحدة والعديد من جزر الكاريبي وشمال الأطلسي⁴⁷، كما يدعم تشغيل الإنترنت ونموه⁴⁸.

المبحث الثاني: التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت:

لبيان مسألة التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت، نرى من المناسب دراسة المسألة من منظور بعض تشريعات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (المطلب الأول)، ثم نبين موقف الاجتهاد القضائي من الموضوع (المطلب الثاني) وأخيراً نعرض موقف بعض الهيئات الرسمية والفاعلة في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي الوطنية منها والإقليمية التي تناولت بدورها المسألة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الموقف التشريعي من التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت:

نوضح هنا بداية موقف كل من مشرع الاتحاد الأوروبي، المشرع الفرنسي والمشرع الصربي (الفرع الأول)، ثم موقف المشرع الكندي ومشرع ولاية كاليفورنيا (الفرع الثاني)، وبعد ذلك موقف كل من المشرع التونسي والمشرع الجزائري (الفرع الثالث).

الفرع الأول: موقف كل من مشرع الاتحاد الأوروبي والمشرع الفرنسي والمشرع الصربي:

أولاً: موقف مشرع الاتحاد الأوروبي:

يقتضي منا معرفة موقف مشرع الاتحاد الأوروبي من التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت بيان تعريفه للمعطيات ذات الطابع الشخصي في التوجيه الأوروبي 46/95 المؤرخ في 24 أكتوبر 1995 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،⁴⁹ ثم النظام العام الأوروبي رقم 679/2016 المؤرخ في 27 أبريل 2016 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.⁵⁰

عرفت المادة 2 الفقرة أ من التوجيه رقم 46/95 المذكور المعطيات ذات الطابع الشخصي باعتبارها: " كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي معرف أو قابل للتعرف عليه، ويكون الشخص قابلاً للتعرف عليه إذا كان بالإمكان التعرف عليه، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما من خلال الرجوع إلى رقم تعريف أو عنصر أو عدة عناصر مميزة لهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية."، وعرفها في المادة 4 فقرة 1 من النظام العام الأوروبي رقم 679/2016 على أنها: " كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي معرف أو قابل للتعرف عليه. ويكون الشخص قابلاً للتعرف عليه إذا كان بالإمكان التعرف عليه، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما من خلال الرجوع إلى معرف مثل اللقب، رقم تعريف، معطيات الموقع، معرف على الخط أو عنصر أو عدة عناصر مميزة لهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية".

تجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الأوروبي أورد في الاعتبار رقم 30 من النظام العام المذكور بأنه: " يمكن ربط الأشخاص الطبيعيين، بأجهزة، بتطبيقات والبروتوكولات التي يستعملونها ومعرفات على الخط (مثل عنوان بروتوكول الإنترنت وملف تعريف الارتباط les cookies)، وهذه المعرفات يمكنها أن تترك آثاراً، و تربطها بمعرفات فريدة ومعلومات أخرى التي يتحصل عليها الخوادم، يمكن أن تسمح بإنشاء ملفات تعريفية للأشخاص الطبيعيين وبالتالي التعرف عليهم".

يظهر بوضوح أن المشرع الأوروبي قد وسع في تعريفه للمعطيات ذات الطابع الشخصي في النظام العام رقم 679/2016 مقارنة بالتوجيه 46/95، إذ يشكل أضافه عبارة معرف على الخط تحولاً فارقاً لمصلحة الاعتراف بعنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي، ولعل المشرع الأوروبي يكون قد حسم الشك باليقين في الاعتبار 30 المذكور أعلاه، بإشارته الصريحة إلى أن بروتوكول الإنترنت يمثل نوعاً من المعرفات على الخط، رفعاً للبس المحتمل.

ثانياً: موقف المشرع الفرنسي:

عرف المشرع الفرنسي المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 2 فقرة 2 من القانون رقم 801-2004 المؤرخ 6 أوت 2004 المتعلق بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة المعطيات الشخصية والمعدل للقانون رقم 78-17 المؤرخ 6 جانفي 1978 متعلق بالمعلوماتية والملفات والحريات⁵¹: بأنها: " كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي معرف أو قابل للتعريف، مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الرجوع إلى رقم تعريف أو إلى عنصر أو عدة عناصر خاصة به. ولتقرير ما إذا كان الشخص قابلاً للتعرف عليه، تراعى كافة الوسائل التي تسمح بالتعرف عليه، المتوفرة أو التي يمكن يصل إليها المسؤول عن المعالجة أو أي شخص آخر " .

الظاهر أن التعريف المذكور لم يكن كافيا لاعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي، وهو جعل التقرير الإعلامي للعضوين بمجلس الشيوخ الفرنسي إسكوفي وديتراني المقدم للمجلس عام 2009، يصف الإطار القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت في فرنسا بالغامض.⁵² وهو ما يعكس أيضا تباين الاجتهاد القضائي إزاء الموضوع كما سنراه لاحقا.

نشير هنا إلى أن التعريف المذكور ألغي بموجب الأمر رقم 1125-2018 المؤرخ 12 ديسمبر 2018⁵³ الصادر تطبيقا للمادة 32 من القانون رقم 493-2018 المؤرخ 20 جوان 2018 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية والمتضمن تعديل القانون رقم 78-17 المؤرخ في 6 جانفي 1978 المتعلق بالمعلوماتية والملفات والحريات وذلك في إطار نقل أحكام النظام العام الأوروبي لحماية المعطيات الشخصية، وقد حولت المادة 32 الحكومة إعادة كتابة قانون "المعلوماتية والحريات" بالكامل، مراعاة للنظام العام الأوروبي رقم 679/2016 المذكور وحسب الصياغة الجديدة للقانون رقم 78-17 نجد بأنه باستثناء إبقاء تعريف الملف، الذي ورد في المادة 2/2، حذف المشرع الفرنسي جميع التعريفات الأخرى التي سبق وأن جاء بها القانون رقم 78-17، وأحال مسألة التعريفات إلى المادة 4 من النظام العام الأوروبي رقم 679/2016، حيث أصبحت تنص المادة 3/2 حسب التعديل الجديد على أنه: "ما لم ينص على خلاف ذلك، في إطار هذا القانون تطبق تعريفات المادة 4 من النظام العام رقم 679/2016.

وعليه بتبني المشرع الفرنسي تعريف المادة 4 من النظام العام رقم 679/2016 يكون قد تبنى اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي، وبذلك يكون المشرع الفرنسي قد وضع حدا للغموض الذي عرفه الوضع القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت، وحسم تباين الاجتهاد القضائي الفرنسي إزاء الموضوع.

ونشير هنا أن المجلس الدستوري الفرنسي اعتبر في قراره رقم 580-2009 المؤرخ في 10 جوان 2009⁵⁴ بمناسبة رده على الإخطار المتعلق بالنظر في دستورية المواد 5 و 10 و 11 من القانون المعزز لنشر وحماية الإبداع على الإنترنت⁵⁵ "عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي، وذلك باعتباره يسمح بشكل غير مباشر بالتعرف على صاحبه".

ثالثا: موقف المشرع الصربي:

عرفت المادة 1/4 من قانون حماية المعطيات الشخصية الصربي المؤرخ في 9 نوفمبر 2018⁵⁶ المعطيات الشخصية بأنها: "كل بيانات تتعلق بشخص طبيعي معرف أو قابل لتعرف عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا سيما من خلال عنصر محدد للهوية، مثل الاسم ورقم التعريف، وبيانات الموقع، والمعرفات في شبكات الاتصالات الإلكترونية أو عنصر أو عدة عناصر مميزة لهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية". يمكن القول أن المشرع الصربي بإدراجه عبارة المعرفات في شبكات الاتصالات الإلكترونية في التعريف المذكور يكون قد حسم مسألة تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت باعتباره معطيات شخصية.

الفرع الثاني: موقف المشرع الكندي ومشرع ولاية كاليفورنيا الأمريكية:

نبين هنا تباعا موقف كل من المشرع الكندي ومشرع ولاية كاليفورنيا الأمريكية من تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت.

أولا: موقف المشرع الكندي :

عرف المشرع الكندي المعطيات الشخصية في المادة 8/3 من قانون حماية المعلومات الشخصية C. R. L. (1985)، P-21. ch الصادر في 1 جولية 1983⁵⁷ بأنها : " المعلومات، مهما كان شكلها ودعامتها، المتعلقة بفرد يمكن التعرف عليه "، ونشير هنا أن المشرع ذكر على سبيل المثال عدد كبير من المعطيات تشكل معطيات شخصية لم يرد من بينها ذكر المعرفات على الخط، ومن الملاحظ أن المشرع الكندي عرف المعطيات الشخصية في المادة 1/1/2 من قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية C. L. 2000، 5.ch المؤرخ في 13 أبريل 2000⁵⁸ بأنها : "أي معلومات تتعلق بفرد يمكن التعرف عليه." وكما هو واضح جاء هذا التعريف واسعا جدا.

الجدير بالذكر أن الحكومة الكندية قدمت سنة 2012 مشروع قانون رقم 30 c يتعلق بالتحقيق في جرائم الاتصالات الإلكترونية والوقاية منها والمعدل للقانون الجنائي وقوانين أخرى⁵⁹، حيث أتاحت المادة 16 منه لأجهزة إنفاذ القانون والأمن القومي (مثل الدرك الملكي وجهاز استعلامات الأمن القومي) الحصول من لدى مزود خدمة الاتصالات على ست معلومات عن المشترك، وذلك دون الحاجة إلى إذن قضائي مسبق من بينها عنوان بروتوكول الإنترنت (IP). وفي اعتقادنا وإن لم تم التخلي عن المشروع بسبب تلقيه حملة معارضة واسعة من الكنديين وحتى محافظة حماية الحياة الخاصة الكندية،⁶⁰ فإن تقديمه في حد ذاته يثير بلا شك غموض الوضع القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت.

ثانيا: موقف مشرع ولاية كاليفورنيا الأمريكية

عرفت المادة O/140.1798 من قانون الخصوصية لولاية كاليفورنيا الأمريكية المؤرخ في 28 جوان 2018^{61،62} المعطيات الشخصية على أنها: " تعني المعلومات التي تعرف أو تتعلق أو تصف أو يمكن تمت بصلة، أو يمكن أن ترتبط بشكل معقول، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمستهلك أو أسرة معينة. تتضمن المعلومات الشخصية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي إذا كانت تعرف أو تتعلق أو تصف أو يمكن تمت بصلة، أو يمكن أن ترتبط بشكل معقول، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمستهلك أو أسرة معينة:

(أ) المعرفات مثل الاسم الحقيقي أو الاسم المستعار أو العنوان البريدي أو المعرف الشخصي الفريد أو المعرف عبر الإنترنت أو عنوان بروتوكول الإنترنت أو عنوان البريد الإلكتروني أو اسم الحساب أو رقم الضمان الاجتماعي أو رقم رخصة السياقة أو رقم جواز السفر أو أي معرفات أخرى مماثلة (...).

كما هو واضح فقد اعتبر مشرع ولاية كاليفورنيا صراحة عنوان بروتوكول الإنترنت بأنها معطيات شخصية.

الفرع الثالث: موقف المشرع التونسي وموقف المشرع الجزائري:

أولا: موقف المشرع التونسي

عرف الفصل 4 من القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية عدد 63 المؤرخ في 27/07/2004⁶³ المعطيات الشخصية على أنها تعني: " كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرّفا أو قابلا للتعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء المعلومات المتصلة بالحياة العامة أو المعتبرة كذلك قانونا. " وعرفها في الفصل 4 من مشروع قانون أساسي عدد 25/2018 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية⁶⁴ على أنها تعني: " كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرّفا أو قابلا للتعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال العديد من المعلومات أو الرموز، ولا سيما من خلال عنصر محدد للهوية مثل اللقب أو رقم التعريف أو الوضعية العائلية أو بيانات محددة للمكان أو معرف على الإنترنت، أو أي عناصر أخرى خاصة بالشخص ومتعلقة بسماته الجسمانية أو الجينية أو النفسية أو بسلوكياته الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. " يبدوا أن رغبة المشرع التونسي في تعديل تعريف المعطيات الشخصية وإضافة عبارة معرف على الإنترنت يكون قد مرر رسالتين الأولى تبنيه موقف مشروع الاتحاد الأوروبي، باعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات شخصية والثانية مفادها إقراره أن تعريف الذي جاء به في 2004 لا يحسم مسألة تكييف بروتوكول الإنترنت.

ثانيا: موقف المشرع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 3 فقرة 1 من قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جويلية 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على أنها: " كل معلومة بغض النظر عن دعامتها، متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. "

يظهر واضحا التقارب الكبير بين تعريف المشرع الجزائري للمعطيات ذات الطابع الشخصي مع تعريف المشرع الفرنسي للمعطيات ذات الطابع الشخصي طبقا للقانون رقم 2004-801 المذكور، وعليه في رأينا ما قيل بشأن تعريف المشرع الفرنسي لسنة 2004 الذي ذكرناه، يقال عن تعريف المشرع الجزائري، بمعنى أن الصياغة الحالية غير كافية للقول بأنها تحمل دلالة حتى ضمنية تشير إلى اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت معني بتعريف المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المطلب الثاني: موقف بعض الهيئات الجهوية والوطنية :

نتناول في هذا المطلب موقف كل من فريق عمل المادة 29 (الفرع الأول)، وموقف اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات الفرنسية (الفرع الثاني)، وموقف محافظة حماية الحياة الخاصة الكندية (الفرع الثالث)، ثم موقف محافظة الخصوصية لنيوزيلندا (الفرع الرابع).

الفرع الأول: موقف فريق عمل المادة 29⁶⁵ :

اعتمد فريق عمل المادة 29 في 21 نوفمبر 2000 مقارنة أوروبية متكاملة حول موضوع حماية المعطيات على الإنترنت، اعتبر من خلالها أن عنوان بروتوكول الإنترنت يشكل معطيات ذات طابع شخصي بمفهوم المادة 2 فقرة 1 من التوجيه الأوروبي 46/95 باعتبار أن مزودي خدمة النفاذ ومسيري الشبكات المحلية يمكنهم التعرف باستخدامهم وسائل معقولة⁶⁶ على مستخدمي الإنترنت الذين منحوا لهم عنوان بروتوكول الإنترنت⁶⁷ وأكد هذا الموقف مرة أخرى في رأيه رقم 2007/4 مؤرخ في 20 جوان 2007 حول " مفهوم المعطيات الشخصية "⁶⁸ معتبرا أن عنوان بروتوكول الإنترنت الذي يمنح لشخص خلال الاتصال بالإنترنت يعتبر معطيات ذات طابع شخصي.

الفرع الثاني: موقف اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات الفرنسية:

اعتبرت اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات الفرنسية في مداولتها رقم 01-018 المؤرخة 03 ماي 2001 المتعلقة بإبداء رأيها في مشروع قانون حول مجتمع المعلومات⁶⁹ بأن عنوان بروتوكول الإنترنت يعتبر معطيات شخصية لأنه " يسمح بالتعرف على كل حاسوب متصل بالشبكة وبالتالي الشخص الطبيعي صاحب الخط وساعات اتصالاته " وفي مداولتها رقم 2006-294 المؤرخة في 21 ديسمبر 2006 المتضمنة الترخيص لجمعية مكافحة القرصنة السمعية والبصرية بالقيام بمعالجة المعطيات الشخصية التي يكون هدفها الرئيسي البحث عن مرتكبي التقليد السمعي البصري، اعتبرت اللجنة أن " عنوان بروتوكول الإنترنت (...) يشكل معطيات شخصية، لأنه يسمح بالتعرف بشكل غير مباشر على الشخص الطبيعي صاحب اشتراك الإنترنت⁷⁰ "، وأكدت على ذلك في رأيها المؤرخ في 2 أوت 2007 تعقيا على قراراتين لمحكمة الاستئناف لباريس (التي اعتبرت أن عنوان بروتوكول لا يعتبر معطيات شخصية، لأنه لا يسمح بالتعرف على الشخص حتى ولو بطريقة غير مباشرة) اعتبرت اللجنة أن تحليل المحكمة يمس بالمفهوم الواسع للمعطيات ذات الطابع الشخصي، معتبرة أن المادة 2 من القانون رقم 78-17 المؤرخ في 6 جانفي 1978 المعدل في 2004 التي عرفت المعطيات ذات الطابع الشخصي تشير بوضوح إلى أن من ضمن هذا الأخيرة كل معلومة يمكن أن تكون معرفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالرجوع إلى رقم تعريفه أو عناصر يخصه وهذا ينطبق تماما على رقم لوحة ترقيم المركبات، رقم الهاتف وعنوان بروتوكول الإنترنت⁷¹.

الفرع الثالث: موقف محافظة حماية الحياة الخاصة الكندية:

قبل أن نبين موقف محافظة حماية الحياة الخاصة الكندية من المهم أن نسبق ذلك بذكر تقرير مديرية التحليل التكنولوجي (التابعة للمحافظة) استندت إليه المحافظة في إبداء موقفها من الموضوع، أعدته سنة 2013 (أنجزته في سياق تقديم الحكومة الكندية القانون سنة 2012 مشروع قانون رقم 30C السالف الذكر) حمل عنوان " ماذا يمكن أن يخبرنا عنك عنوان IP " درس ما يمكن أن يقدمه عنوان IP. وقد خلصت المديرية إلى أنه: " بشكل عام، تشير النتائج إلى أنه، على عكس المعطيات البسيطة الموجودة في دليل الهاتف، يمكن استخدام المعلومات التي تم فحصها لبناء ملف تعريف مفصل للغاية للشخص، وكذلك الكشف عن أنشطته وأذواقه وميوله وتفضيلاته. أسلوب حياته. "⁷²

كما جاء في التقرير: " أن الحصول على معلومات حول المشترك، مثل عناوين IP، يسمح بإنشاء صورة

لأنشطة المشترك عبر الإنترنت، بما في ذلك:

-الخدمات عبر الإنترنت التي يشترك فيها.

-الاهتمامات الشخصية، اعتمادًا على المواقع التي تمت زيارتها.

-المنظمات التي ينتمي إليها.

- أنشطة المستخدمين في حالة شبكة النظير للنظير (كشف الملفات التي تم تشاركها).

كما كشف التقرير على سبيل المثال، ان حالة تضمنت استعمال عينة لعنوان IP لمساهم في ويكيبيديا لتتبع نشاطه كشف أن هذا الشخص:

- اطلع على مئات من صفحات ويكيبيديا حول البرامج التلفزيونية الأمريكية الشمالية والأجنبية. كان هذا الاهتمام بالبرمجة التلفزيونية واسعًا، وأتاح ذلك كشف تفاصيل عن الشخص، تحفظت المديرية عن ذكرها لأسباب تتعلق بالسرية؛
- قام بتحرير عشرات صفحات ويكيبيديا حول موضوعات تاريخية.
- شارك في مجموعة نقاشية حول قناة تلفزيونية.
- زار موقعًا مخصصًا للتفضيلات الجنسية، ثم بحث على الإنترنت عن نوع معين من الأشخاص.

وجاء في التقرير بأنه عنوان بروتوكول الإنترنت يوفر معلومات يمكن اعتبارها حساسة تسمح بإعداد وصف عن الشخص المعني لأنها يمكن استخدامها لتحديد على سبيل المثال، مكان وجود الشخص، ميوله، ما يتردد عليه frequentations، والمكان الذي يسافر إليه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام كل جزء من هذه المعلومات للكشف عن مزيد من المعلومات حول هذا الشخص. ولذلك اعتبرت التقرير أن ما يوفره عنوان بروتوكول الإنترنت من معلومات تعد أكثر من مجرد معلومات الدليل الهاتفي⁷³.

وعليه اعتبرت المحافظة بأنه "يمكن اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) معلومات شخصية إذا كان من الممكن ربطه بفرد قابل للتعرف عليه"⁷⁴.

الفرع الرابع: موقف محافظة الخصوصية لنيوزيلندا

عرفت المادة 38/7 من قانون الخصوصية النيوزيلندي 2020 رقم 31 المؤرخ في 30 جوان 2020⁷⁵ الذي حل محل قانون الخصوصية 1993 رقم 28 المؤرخ في 17 ماي 1993⁷⁶ بأنها "تعني معلومات حول فرد يمكن التعرف عليه"، وبالنظر إلى صعوبة الاستناد إلى النص (الذي هو ذاته الذي ورد في المادة 29/2 من قانون الخصوصية 1993) لتكييف عنوان بروتوكول الإنترنت، رأت محافظة الخصوصية لنيوزيلندا أن اعتبار الجواب على ما إذا كان عنوان IP هو معلومات شخصية "يعتمد على السياق".

وذكرت المحافظة بأنه بشكل عام عنوان IP يعرف جهاز كمبيوتر معينًا، وقد لا يكون في بعض الأحيان محددًا عندما يكون عنوان IP المخصص ديناميكيًا. ومن غير المرجح أن يعتبر عنوان IP، معلومات شخصية في حد ذاته، ولكن يمكن أن يكون كذلك، عند دمج مع معلومات أخرى أو عند استخدامه لإنشاء ملف تعريف لفرد، حتى إذا كان اسم هذا الفرد غير معروف. كما أضافت بأنه من الممارسات الجيدة للخصوصية التعامل مع عنوان IP كما لو كان

معلومات شخصية بسبب احتمالية ربطه بأنشطة الشخص عبر الإنترنت ولأنه يمكن استخدامه لـ "التعريف المركب jigsaw identification" (التعرف على فرد من خلال الجمع بين عدد من اجزاء من المعلومة المتباينة)⁷⁷.

المطلب الثاني: موقف محكمة العدل الأوروبية والاجتهاد القضائي الفرنسي.

في دراستنا لموقف القضاء من مسألة التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت نتطرق لموقف كل من محكمة العدل الأوروبية (الفرع الأول)، ثم القضاء الفرنسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: موقف محكمة العدل الأوروبية:

أصدرت محكمة العدل الأوروبية قراراتين بارزين بشأن تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت (في إطار مهمتها المتصلة بتفسير القانون الأوروبي بناء على طلب القضاة الوطنيين لدول الاتحاد الأوروبي)⁷⁸ يتضمنان حلين مختلفين يجيبان على مشكل التكييف بالنظر إلى مركز القائم بجمع عنوان بروتوكول الإنترنت هما: الأول يخص عناوين بروتوكول الإنترنت التي يتم جمعها من قبل مزودي خدمة الإنترنت والثاني يخص عناوين بروتوكول الإنترنت الدينامكية التي تقوم بجمعها مواقع الواب.

أولاً: عناوين بروتوكول الإنترنت التي يتم جمعها من قبل مزودي خدمة الإنترنت:

اعتبرت محكمة العدل الأوروبية في قرار أصدرته بتاريخ 24 نوفمبر 2011 ردا على طلب حكم تحضيري تلقته من محكمة الاستئناف بروكسل متعلق بتفسير توجيهات، للفصل في نزاع قضائي بين شركة سكارلي البلجيكية (مزودة خدمة الهاتف والإنترنت والقنوات الرقمية) ومؤسسة المؤلفين والملحنين والناشرين البلجيكية⁷⁹ أن "عناوين بروتوكول الإنترنت التي يجمعها مزودو خدمة الإنترنت تمثل معطيات ذات طابع شخصي لأنها تسمح بالتعرف الدقيق على المستخدم"⁸⁰.

من السهل أن نستوعب استعمال قضاة المحكمة عبارة "التعرف الدقيق" لأن مزود خدمة الإنترنت يمسك بيده عناصر التعرف الدقيق على هوية المستخدم من خلال عقد الاشتراك في خدمة الإنترنت (الذي يتضمن شرط تقديم المستخدم لمزود الخدمة الوثائق المطلوبة لإثبات هويته كشرط لإبرام العقد)، هذا بالإضافة إلى أنه هو من يمنحه عنوان بروتوكول الإنترنت للنفاذ إلى الشبكة، كما يقوم بتسجيل المعلومات المتعلقة بهذا الإجراء في ملف يخص لذلك (تاريخ ووقت منح العنوان) ولذلك بالربط بين العناصر المذكورة يمكن لمزود خدمة الإنترنت التعرف على المستخدم معرفة لا تقبل الشك.

يتضح مما ذكر أن مركز مزود خدمة الإنترنت يمثل عاملا حاسما لإقامة الصلة بين عنوان بروتوكول الإنترنت والمشارك في خدمة الإنترنت.

ثانياً: عنوان بروتوكول الإنترنت الذي يتم جمعه من قبل مواقع الواب:

في قرار لمحكمة العدل للاتحاد الأوروبي صادر بتاريخ 19 أكتوبر 2016 ردا على طلب حكم تحضيري تلقته من محكمة العدل الاتحادية الألمانية بخصوص ما إذا كان عنوان بروتوكول الإنترنت الديناميكي يشكل معطيات ذات طابع شخصي بمفهوم المادة 2 فقرة a من الأمر التوجيهي رقم CE /46/95 للبرلمان الأوروبي والمجلس المؤرخ في 24

أكتوبر 1995 اعتبرت المحكمة أن " عنوان بروتوكول الإنترنت الديناميكي المسجل من قبل مستغلي مواقع الواب بمناسبة تصفح مستخدم للموقع يعتبر معطيات ذات طابع شخصي، بمفهوم القانون المذكور، طالما يكون لدى هذا الأخير الوسائل القانونية التي تسمح له بالتعرف على الشخص الذي تصفح الموقع، وذلك بفضل معلومات إضافية عن المستخدم يحوزها مزود خدمة الإنترنت من شأنها إذا ما تم ربطها بعنوان البروتوكول الديناميكي أن تسمح بالتعرف على المستخدم⁸¹.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن عنوان بروتوكول الإنترنت ديناميكي المسجل من قبل موقع وab يمكن اعتباره معطيات ذات طابع شخصي، إلا أن هذا التكييف مشروط بافتراض أن موقع الواب لديه وسائل قانونية تمكنه من التعرف على الشخص المعني من خلال المعلومات الإضافية يحوزها مزود خدمة الإنترنت (التي جمعها من خلال عقد الاشتراك مع المستخدم) وعلى فرض أن هذا الأخير يمكنه منها ويقوم الموقع بربطها مع عنوان بروتوكول الإنترنت الذي يحوزته أما خارج هذا الوضع لا يعد عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي.

الفرع الثاني: موقف الاجتهاد القضائي الفرنسي:

ساهم تعريف المشرع الفرنسي للمعطيات الشخصية في القانون 17/78 حسب تعديل 2004 كما أسلفنا في بسط صعوبة تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت من قبل القضاء الفرنسي، مما جعله يدخل في جدل تكييفه تبعاً للسياق والحقائق التي عرضت على القاضي، مما أدى بالتبعية إلى انقسامه إلى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض لاعتباره معطيات ذات طابع شخصي⁸².

أولاً: الاجتهاد القضائي المعارض لتكييف عنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي:

رفضت محكمة الاستئناف لباريس بتاريخ 27 أبريل 2007 تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي بحكم أن " عنوان بروتوكول الإنترنت لا يسمح بالتعرف على الشخص أو الأشخاص الذي استخدموا الحاسوب⁸³ "، وأكدت ذات المحكمة موقفها الرافض بتاريخ 15 ماي 2007 معتبرة أن " عنوان بروتوكول الإنترنت لا يشكل بطريقة غير مباشرة معطى اسمي يتعلق بشخص وإنما يرتبط بجهاز، فهذه السلسلة من الأرقام (أي عنوان بروتوكول الإنترنت) لا تشكل معطيات تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بشخص مادامت تقتزن فقط بآلة، وليس بالفرد الذي يستخدم الحاسوب⁸⁴.

أيدت هذا الاتجاه الغرفة الجنائية الثالثة عشرة لمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ 13 جانفي 2009، حيث رفضت تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت في حد ذاته كمعطيات ذات طابع شخصي، لأن مزود خدمة الإنترنت لا يمكنه الكشف عنه، وبالتالي التعرف على المستخدم، وإنما ما يتيح تلك الإمكانية هو طلب الجهة القضائية من مزود خدمة الإنترنت بالكشف عن المستخدم⁸⁵. كما أيدت ذلك أيضاً محكمة الاستئناف لران في قرار أصدرته بتاريخ 28 أبريل 2015 حيث اعتبرت أن عنوان بروتوكول الإنترنت لا يمثل معطيات ذات طابع شخصي لأنه "يقتزن بآلة وليس بشخص⁸⁶".

ثانيا: الاجتهاد القضائي المؤيد لتكييف بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي:

على خلاف ما ذكرنا من اجتهادات قضائية ترفض اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي نجد اجتهادات قضائية تؤيد ذلك وعلى سبيل المثال نذكر أن المحكمة الابتدائية الكبرى لسان بربرو اعتبرت بتاريخ 6 سبتمبر 2007 أن عنوان بروتوكول الإنترنت يعد معطيات ذات طابع شخصي، بحكم أنه يشكل وسيلة تسمح بمعرفة المستخدم (باعتبار مزود خدمة الإنترنت هو الذي يمنحه إياه) فمثله مثل رقم الهاتف يسمح بالتعرف على صاحب الخط من خلال اشتراكه لدى المتعامل مقدم خدمة الهاتف المتعاقد معه⁸⁷، وبتاريخ 24 جوان 2009 اعتبرت المحكمة الابتدائية الكبرى لباريس أن عنوان بروتوكول الإنترنت يعد معطيات ذات طابع شخصي، لأنه يمثل رقم يقدمه مزود خدمة الإنترنت يعرف حاسوب متصل بالشبكة، يسمح بالتعرف وبسرعة على معطيات شخصية للمسؤول عن المحتوى، من خلال مقدم خدمة النفاذ⁸⁸.

في ذات السياق اعتبرت المحكمة الابتدائية الكبرى لمو بتاريخ 10 أوت 2016 أن " عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بمستخدم يسمح بالتعرف على كاتب المراسلات الإلكترونية يشكل معطيات ذات طابع شخصي، يعتبر جمعها من قبل مصلحة المعلوماتية الخاصة بالشركة المدعية (شركة فرنسا أمن) باستخدام برنامج خاص، (للتعرف على مرتكب المخالفة) بمثابة معالجة بمفهوم أحكام القانون المتعلق بالمعلوماتية، الملفات والحريات، تقتضي القيام بها ترخيص مسبق من اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات⁸⁹، كما أن الغرفة المدنية الأولى لمحكمة النقض الفرنسية في قرار أصدرته بتاريخ 3 نوفمبر 2016 اعتبرت " أن عنوان بروتوكول الإنترنت التي تسمح بالتعرف بطريقة غير مباشرة على الشخص الطبيعي تعتبر معطيات ذات طابع شخصي، يجب اعتباره مشمولاً بالنظام القانوني للمعطيات ذات الطابع الشخصي وفقا للمادتين 2 و 22 من القانون رقم 78-17 المؤرخ في 6 جانفي 1978 المتعلق بالمعلوماتية والملفات والحريات، وعليه يشكل جمعه معالجة للمعطيات ذات طابع شخصي⁹⁰.

خاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية نخلص إلى النتائج التالية:

- أن صياغة تعريف المعطيات الشخصية تشكل فارقا حاسما للفصل في مسألة التكييف القانوني لعنوان بروتوكول الإنترنت، ذلك أن تعريف المعطيات الشخصية دون الإشارة إلى عنوان بروتوكول الإنترنت صراحة أو ضمنا، بذكر عبارات مثل معرفات على الإنترنت أو الشبكة الاتصالات الإلكترونية أو عبارة أخرى تفيد المعرفات الرقمية في البيئة الافتراضية، يصعب الفصل في موضوع تكييف عنوان بروتوكول الإنترنت، ولا شك أن تباين وجهة نظر محكمة العدل الأوروبية والاجتهاد الفرنسي، وأيضا قيام المشرع الأوروبي بتعديل تعريف المعطيات الشخصية في النظام العام لسنة 2016 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية دليل واضح على ذلك.
- أن تعريف المشرع الجزائري للمعطيات ذات الطابع الشخصي الذي جاء به في القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لا يحمل ما يفيد اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت معطيات ذات طابع شخصي، لكونه جاء خاليا من الإشارة إلى المعرفات على الخط.

- أن الهيئات المعنية بحماية المعطيات الشخصية تؤيد اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات ذات طابع شخصي، ولاشك أن قربها من الموضوع بحكم اختصاصها، واتصالها بالقضايا ذات الصلة يشكل عاملاً أساسياً في تبنيها لهذا الموقف.

ومن خلال البحث في هذا الموضوع يمكننا أن نوصي بما يلي:

- ضرورة قيام المشرع الجزائري بتعديل تعريف المعطيات الشخصية لحسم اعتبار عنوان بروتوكول الإنترنت كمعطيات شخصية، وذلك بالنص عليه صراحة كما فعل مشرع ولاية كاليفورنيا أو ضمناً، كما فعل مشرع الاتحاد الأوروبي في النظام العام رقم 679 / 2016 من خلال إضافته في تعريفه للمعطيات الشخصية في المادة 4 عبارة "معرف على الخط" مستدركاً غياب هذه العبارة في التوجيه 46/95، أو بذكر عبارة تفيد المعارف في البيئة الافتراضية كما فعل المشرع الصربي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

I- النصوص القانونية:

1. القانون التونسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، النص عدد 63 المؤرخ في 27/07/2004، الرائد عدد 061 الصادر في 30/07/2004.
2. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جويلية 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر ج عدد 34 الصادر في 10 جويلية 2018.
3. مشروع قانون أساسي تونسي عدد 25/2018 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

ثانياً- قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

I -Laws:

1. California Consumer Privacy Act of June 28, 2018.
2. New Zealand's Privacy Act 2020, Date of assent 30 June 2020.

II -Books:

1. Ciprian Adrian Rusen, IC3: Internet and Computing Core Certification Living Online Study Guide, John Wiley and Sons INC, USA, 2015.
2. Dan Oja, June Jamrich Parsons, Computer Concepts Illustrated, Introductory, 7th Edition, Cengage Learning, USA, 2008.
3. Jim Boyce, Microsoft Windows XP Power Productivity, Sybex INC, USA, 2005.
4. June Jamrich Parsons, New Perspectives on Computer Concepts 2018: Introductory, Cengage Learning, USA, 2017.
5. Mark Johnson, Cyber Crime, Security and Digital Intelligence', second edition, Routledge Taylor and Francis group, USA, 2016.

6. Nihad Hassan, Rami Hijazi , Digital Privacy and Security Using Windows: A Practical Guide , Apress Media L LC , USA ,2017.
7. Paul Buggs, Teach Yourself Advanced Office 2010, Third Edition, CreateSpace Independent Publishing Platform, England, 2013.
8. Roberto Baldoni, Gregory Chockler , Collaborative Financial Infrastructure Protection: Tools, Abstractions, and Middleware, Springer-Verlag Berlin and Heidelberg GmbH & Co. K, Germany, 2012.
9. Ryen W. White, *Interactions with Search Systems*, Cambridge University Press, USA ,2016.
10. Greg Tomsho, MCTS Guide to Microsoft Windows Server 2008 Active Directory Configuration: Exam 70-640 , Course Technology Inc, USA, 2009.

III-Articles:

1. Anupam Chander Et-al., catalyzing privacy law, Georgetown University Law Center, Georgetown University , February 6, 2020.

IV- Newspaper:

1. New Zealand's Privacy Act 1993, Date of assent 17 May 1993 .
2. -JOHN IBBITSON, Harper government kills controversial Internet surveillance bill, theglobeandmail, Canada ,published february 11, 2013.

ثالثاً- قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

I - Lois:

1. Règlement 2016/679 du parlement européen et du conseil relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/ce (règlement général sur la protection des données.
2. Directive 95/46/CE du Parlement européen et du Conseil, du 24 octobre 1995, relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données.
3. Loi canadienne sur la protection des renseignements personnels l.r.c. (1985), ch. p-21, entrée en vigueur le 1er juillet 1983.
4. Loi canadienne sur la protection des renseignements personnels et les documents électroniques l.c. 2000, ch. 5, sanctionnée 13/04/2000.
5. Loi française n° 2004-801 du 6 août 2004 relative à la protection des personnes physiques à l'égard des traitements de données à caractère personnel et modifiant la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés (1). jorf n°182 du 7 août 2004.
6. Loi française n° 2009-669 du 12 juin 2009 favorisant la diffusion et la protection de la création sur internet.
7. Ordonnance n° 2018-1125 du 12 décembre 2018 prise en application de l'article 32 de la loi n° 2018-493 du 20 juin 2018 relative à la protection des données personnelles et portant modification de la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés et diverses dispositions concernant la

protection des données à caractère personnel ,jorf n°0288 du 13 décembre 2018 ,texte n° 5.

8. projet de loi canadienne C30 , loi édictant la loi sur les enquêtes visant les communications électroniques criminelles et leur prévention et modifiant le code criminel et d'autres lois, 90639—2012-2-13, première lecture le 2012.

9. Décision du conseil constitutionnel français n° 2009-580 dc du 10 juin 2009 loi favorisant la diffusion et la protection de la création sur internet.

II - Rapports et articles:

1. Alain bensoussan, Donnée personnelle: retour sur une notion bien large, 31/01/20017. <https://www.alain-bensoussan.com/avocats/donnee-personnelle-notion-large/2017/01/31/>
2. Anne-marie escoffier , yves détraigne , la vie privée à l'heure des mémoires numériques , rapport d'information n° 441 (2008-2009), 27 mai 2009. sénat session ordinaire de 2008-2009.
3. Ce qu'une adresse IP peut révéler à votre sujet, Mai 2013
4. Direction de l'analyse des technologies du Commissariat à la protection de la vie privée du Canada, Ce qu'une adresse IP peut révéler à votre sujet, Mai 2013.
5. Direction de l'analyse des technologies du commissariat à la protection de la vie privée du Canada,
6. Zahra Reqba, L'ADRESSE IP EST-ELLE UNE DONNÉE À CARACTÈRE PERSONNEL ?, Le Village de la justice, 24 septembre 2015.

III -Avis et Délibération:

1. Avis 4/2007 de groupe de travail «article 29» sur la protection des données sur le concept de données à caractère personnel.
2. Délibération de la Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés n°01-018 du 3 mai 2001 portant avis sur le projet de loi sur la société de l'information.

IV -Jurisprudences:

1. Cour de justice de l'Union européenne, Arrêt de la Cour (troisième chambre) du 24 novembre 2011, l'affaire C-70/10, Scarlet Extended SA contre Société belge des auteurs, compositeurs et éditeurs SCRL (SABAM).
2. Cour de justice de l'Union européenne (deuxième chambre) du 19 octobre 2016, Affaire C-582/14 ,Patrick Breyer contre Bundesrepublik Deutschland
3. Cour d'appel de Paris, 13ème chambre, section B Arrêt du 27 avril 2007 Anthony G. / Société Civile des Producteurs Phonographiques), RG n°06/02334.
4. Cour d'appel de Paris 13ème chambre, section A Arrêt du 15 mai 2007 n° 06/01954Sebaux Henri. / SCPP et a, c(Société civile des producteurs phonographiques.
5. Cour de cassation chambre criminelle 13 janvier 2009 , N° de pourvoi: 08-84088, la société des auteurs, compositeurs et editeurs de musique, la société

- pour l'administration du droit de reproduction mécanique des auteurs, compositeurs et éditeurs, parties civiles contre l'arrêt de la cour d'appel de RENNES, 3e chambre, en date du 22 mai 2008.
6. Tribunal de grande instance de Saint-Brieuc, 6 septembre 2007, Ministère public, SCPP, SACEM c/ J.-P).
 7. Tribunal de grande instance de Paris, 3e Ch. Section Jugement, 24 juin 2009, Jean-Yves Lafesse et autres. c/Google et autres.
 8. Cour de cassation , Première chambre civile Arrêt n° 1184 du 3 novembre 2016 Cabinet Peterson, c/Groupe logisneuf, ; et autres.

V -sites Web:

1. <https://www.iana.org/numbers>
2. <https://tools.ietf.org/html/rfc791#page-7>
3. <http://archive.icann.org/tr/arabic.html>
4. <https://afrinic.net/about>
5. <https://www.ripe.net/>
6. <https://www.lacnic.net/1004/2/lacnic/about-lacnic>
7. <https://www.apnic.net/about-apnic/organization/>
8. https://www.arin.net/about_us/overview.html
9. https://edpb.europa.eu/our-work-tools/article-29-working-party_fr
10. <https://www.cnil.fr/fr/ladresse-ip-est-une-donnee-caractere-personnel-pour-lensemble-des-cnileuropeennes>
11. https://ar.wikipedia.org/wiki/عنوان_آي_بي

ثالثاً- قائمة المصادر والمراجع باللغة البوسنية:

1. Zakon o zaštiti podataka o ličnosti 09/11/2018 (Sl. glasnik RS, br. 87/2018).

¹ القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جويلية 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر ج ج عدد 34 الصادر في 10 جويلية 2018.

² بالانجليزية (Internet Protocol address (IP address)

³ Ryen W. White, Interactions with Search Systems, Cambridge University Press, USA ,2016, p 364. see also,ietf RFC 760, DOD Standard Internet Protocol (January 1980). URL : <https://tools.ietf.org/html/rfc760> , page consultée le 21/10/2020.

⁴ Paul Buggs, Teach Yourself Advanced Office 2010, Third Edition, CreateSpace Independent Publishing Platform, England, 2013, p 515.

⁵ المقصود هنا بالرمز والتي تسمى بالانجليزية Data Packet رزم المعطيات أو رزم البيانات.

⁶ Mark Johnson, Cyber Crime, Security and Digital Intelligence', second edition, Routledgetaylor and francis group, USA ,2016 , p 69.

⁷ الأيكان،صحيفة وقائع IPv6، ص1. <https://www.icann.org/en/system/files/files/factsheet-ipv6-03feb11-ar.pdf>. تاريخ التصفح: 2020/10/22.

⁸ Cour de justice de l'Union européenne (deuxième chambre) du 19 octobre 2016, Affaire C-582/14,Patrick Breyer contre Bundesrepublik Deutschland. URL :

<http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=178241&pageIndex=0&doclang=FR&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=337412>. page consultée le 20/01/2020

⁹ موسوعة ويكيبيديا، عنوان آي بي، عنوان آي بي، https://ar.wikipedia.org/wiki/عنوان_آي_بي، تاريخ التصفح: 2020/10/27.

¹⁰ الآيكان، المرجع السابق، ص1.

¹¹ Anne-Marie Escoffier , Yves Détraigne , La vie privée à l'heure des mémoires numériques , rapport d'information n° 441 (2008-2009), 27 mai 2009. sénat session ordinaire de 2008-2009, p 57. URL : <https://www.senat.fr/rap/r08-441/r08-4411.pdf>. page consultée le 21/01/2020

¹² Ibid.

¹³ عنوان الآي بي في الإصدار الرابع يخزن على 32 بت (أي 4 بايت) ويكتب على شكل 4 أرقام (من 0 إلى 255) تفصلها نقاط (مثلا 10.20.30.1) في حين أن عنوان الإصدار السادس يخزن على 128 بت (أي 16 بايت) ويكتب على شكل 8 مجموعات من 16 بت، بتميز الأساس 16، ومثال ذلك fff:0000:0a88:85a3:0000:0000:ac1f:80011. أنظر :

موسوعة ويكيبيديا، عنوان بروتوكول الإنترنت. عنوان بروتوكول الإنترنت، https://ar.wikipedia.org/wiki/عنوان_بروتوكول_الإنترنت، تاريخ التصفح: 2020/10/19.

¹⁴ الآيكان، المرجع السابق، ص1.

¹⁵ للإشارة لبروتوكول الإنترنت الأصلي، IPv4 الذي وضع في أوائل ثمانينات القرن الماضي سعة بحوالي أربعة مليارات عنوان من عناوين بروتوكول الإنترنت، وهي سعة كانت كافية في بداية تطور الإنترنت، لكن وبعد أعوام من الانتشار السريع للإنترنت، فإن مجموعة العناوين 3.7 مليار المتاحة قد تم تخصيصها بالكامل لموفري خدمات الإنترنت والمستخدمين، أما الباقي منها فقد خصص للاستخدام من أجل البروتوكولات الخاصة، مثل البث المتعدد لعناوين بروتوكول الإنترنت. واليوم لا يوجد أي من عناوين IPv4 غير مخصصة، وهو ما فرض استحداث الإصدار IPv6 لسد النقص. انظر :

Iana, Number Resources. URL : <https://www.iana.org/numbers>. page consultée le 21/01/2020

¹⁶ Iana , op. cit.

¹⁷ يمكن لأي مستخدم أن يتعرف على عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بجهازه المتصل بالإنترنت بتصفح الموقعين التاليين : <https://www.iplocation.net> أو www.ip-adress.eu أو مواقع أخرى تقوم بالكشف عنه.

¹⁸ Jim Boyce , Microsoft Windows XP Power Productivity, Sybex INC, USA , 2005, p 280.

¹⁹ سلطة أرقام المخصصة للإنترنت بالإنجليزية Internet Assigned Numbers Authority واختصارا IANA تدار من قبل الآيكان هي المسؤولة على الصعيد العالمي عن الإشراف على تخصيص عناوين بروتوكولات الإنترنت، وإدارة المنطقة الجذرية لنظام أسماء النطاقات، أنواع وسائل الإعلام، وغير ذلك من بروتوكولات الانترنت ذات الصلة في العالم، وعلى وجه التحديد تختص أيانا بالحفاظ على الرموز الفريدة وأنظمة التقييم المستخدمة في المعايير التقنية (البروتوكولات). انظر في الموضوع ما يلي:

icann. FONCTIONS DE l'IANA : LES BASES. URL :

<https://www.icann.org/en/system/files/files/functions-basics-08apr14-fr.pdf>, consulté le 25/08/2020.

²⁰ تتكون واجهة الشبكة من جزأين هما بطاقة الشبكة network interface card وبرنامج تشغيل الجهاز software device driver يحتوي على تفاصيل كيفية الاتصال مع بطاقة الشبكة. أنظر :

Greg Tomsho, MCTS Guide to Microsoft Windows Server 2008 Active Directory Configuration: Exam 70-640 , Course Technology Inc, USA 2009, p14.

²¹ Roberto Baldoni, Gregory Chockler , Collaborative Financial Infrastructure Protection: Tools, Abstractions, and Middlewar, Springer-Verlag Berlin and Heidelberg GmbH & Co. K, Germany, 2012, p 208.

²² Ciprian Adrian Rusen, IC3: Internet and Computing Core Certification Living Online Study Guide, John Wiley and Sons INC , USA, 2015, p 39.

²³ IETF Internet Protocol – DA A Internet Program Protocol Specification. September 1981. p. 7. RFC 791. URL : <https://tools.ietf.org/html/rfc791#page-7> , page consultée le 25/08/2020.

²⁴ Anne-Marie Escoffier et, Yves Détraigne , op.cit , p 57.

²⁵ Dan Oja, June Jamrich Parsons, Computer Concepts Illustrated, Introductory , 7th Edition, Cengage Learning, USA , 2008, p 130.

²⁶ Alain Bensoussan , Donnée personnelle : retour sur une notion bien large, 31 01/2017. URL :

<https://www.alain-bensoussan.com/avocats/donnee-personnelle-notion-large/2017/01/31/> , page consultée le 22/11/2020.

²⁷ هو جهاز شبكي للربط بين شبكتين أو أكثر.

²⁸ الشبكات المحلية بالإنجليزية Local Area Network اختصار (LAN)، هي شبكات تستخدم لتغطية أماكن محدودة وصغيرة مثل المنزل أو المكاتب، مخبر مؤسسة لتسهيل تبادل المعلومات أو القيام بالطبع من طابعة مركزية مثلاً.

²⁹ Nihad Hassan, Rami Hijazi , Digital Privacy and Security Using Windows: A Practical Guide , Apress Media L LC , New York USA , 2017 , p 16.

³⁰ June Jamrich Parsons , New Perspectives on Computer Concepts 2018: Introductory, Cengagelearning , USA, 2017, p180.

³¹ تستعمل الآيكان مصطلحات عربية مختلفة للتعبير عن التسمية الإنجليزية internet Corporation for Assigned Names and Numbers فنجدها بالإضافة إلى مصطلح مؤسسة المذكور نجدها تستعمل مصطلح منظمة وهيئة.

³² الآيكان، ماهي الآيكان. <http://archive.icann.org/tr/arabic.html> ، تاريخ التصفح: 2020/09/12.

³³ نظام أسماء النطاقات (باللغة الإنجليزية Domain Name System/DNS) هو نظام العناوين الفريدة (على هيئة أسماء وأرقام) التي تُستخدم للوصول إلى كل جهاز كمبيوتر على شبكة الإنترنت. ويعد نظام أسماء النطاقات جزءاً حيوياً من البنية التحتية للإنترنت حيث لا يمكن تشغيل الإنترنت بدونه. انظر : الآيكان، دليل المبتدئين للمشاركة في Large-AT، ص3. الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/participating-at-large-08nov13-ar.pdf> ، تاريخ التصفح: 2020/09/15.

³⁴ المقصود هنا نطاق المستوى الأعلى العام تسمى بالإنجليزية Generic top-level domains (gTLDs) وهي فئة من نطاقات المستوى الأعلى (TLDs) التي تتضمن نطاقات للأغراض العامة مثل .com و .net و .edu و .org. تتضمن هذه الفئة أيضاً النطاقات المرتبطة ببرنامج نطاقات المستوى الأعلى العام الجديدة، والذي يتضمن أسماء مثل .futbol و .istanbul و .pizza وأسماء بالحروف الهجائية واللغات الأخرى. انظر:

<https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/nav/%D9%86> (م). الآيكان، مختصرات ومصطلحات ICANN، تاريخ التصفح: 2020/09/15.

³⁵ المقصود هنا نطاق المستوى الأعلى لرموز الدول (ccTLD) country code top-level domain وهي فئة من نطاقات المستوى الأعلى المحجوزة للاستخدام من قبل البلدان والأقاليم والمواقع الجغرافية المحددة في قائمة رموز البلدان وفق معيار ISO 3166-1. يمكن لنطاقات ccTLD أن تبني أسماءها على رموز البلدان المكونة من حرفين والتي يحددها معيار ISO 3166-1 (على سبيل المثال: .jp لليابان و .fr لفرنسا و .dz للجزائر) أو يمكن أن تمثل اسم بلد أو إقليم برموز حروف وفق نظام آخر عدا نظام الترميز المعياري الأمريكي لتبادل المعلومات ASCII.

ICANN، مختصرات ومصطلحات، (ن). الرابط: <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/G0170> تاريخ التصفح: 2020/09/12.

³⁶ الآيكان، ماهي الآيكان. الرابط: <http://archive.icann.org/tr/arabic.html> . تم تصفحه بتاريخ 2020/09/12.

³⁷ الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (م). الرابط: <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/nav/%D9%85>

³⁸ afrinic, about us. <https://afrinic.net/about>, page consultée le 27/10/2020.

³⁹ RIPE NCC, Réseaux IP Européens (RIPE), URL: <https://www.ripe.net/>, page consultée le 27/10/2020.

⁴⁰ الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (م). الرابط: <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/G0037> تاريخ التصفح: 2020/09/09.

⁴¹ Ripe, What we do. URL : <https://www.ripe.net/about-us/what-we-do>, page consultée le 27/10/2020.

⁴² الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (س). الرابط: <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/G0040> تاريخ التصفح: 2020/09/12.

⁴³ Lacnic, About LACNIC, URL : <https://www.lacnic.net/1004/2/lacnic/about-lacnic>, page consultée le 27/10/2020.

⁴⁴ الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (م). الرابط: <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/G0036> تاريخ التصفح: 2020/09/09.

⁴⁵ الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (م). مرجع سابق.

⁴⁶ APNIC, What we do. URL : <https://www.apnic.net/about-apnic/organization/> , page consultée le 21/10/2020.

⁴⁷ الآيكان، مختصرات ومصطلحات، (أ). <https://www.icann.org/icann-acronyms-and-terms/ar/G0038> تاريخ التصفح: 2020/09/10.

⁴⁸ arin, about us. https://www.arin.net/about_us/overview.html, page consultée le 15/10/2020.

⁴⁹ Directive 95/46/CE du Parlement européen et du Conseil, du 24 octobre 1995, relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données.

⁵⁰ RÈGLEMENT (UE) 2016/679 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/CE (règlement général sur la protection des données.

⁵¹ LOI n° 2004-801 du 6 août 2004 relative à la protection des personnes physiques à l'égard des traitements de données à caractère personnel et modifiant la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés (1). JORF n°182 du 7 août 2004

⁵² Anne-Marie Escoffier , Yves Détraigne , op. cit., p 98.

⁵³ Ordonnance n° 2018-1125 du 12 décembre 2018 prise en application de l'article 32 de la loi n° 2018-493 du 20 juin 2018 relative à la protection des données personnelles et portant modification de la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés et diverses dispositions concernant la protection des données à caractère personnel ,JORF n°0288 du 13 décembre 2018 ,texte n° 5.

⁵⁴ Le Conseil constitutionnel, Décision n° 2009-580 DC du 10 juin 2009 Loi favorisant la diffusion et la protection de la création sur internet. Disponible sur l'url : <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank/pdf/conseil-constitutionnel-42666.pdf> , consultée le 25/08/2020. « l'autorisation donnée à des personnes privées de collecter les données permettant indirectement d'identifier les titulaires de l'accès à des services de communication au public en ligne conduit à la mise en œuvre, par ces personnes privées, d'un traitement de données à caractère personnel ».

⁵⁵ LOI n° 2009-669 du 12 juin 2009 favorisant la diffusion et la protection de la création sur internet.

<https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000020735432&categorieLien=id>

⁵⁶ Zakon o zaštiti podataka o ličnosti 09/11/2018 (Sl. glasnik RS, br. 87/2018). URL:

https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_isn=109270&p_lang=en, page consultée le 19/11/2020.

⁵⁷ Loi fédérale canadienne sur la protection des renseignements personnels L.R.C. (1985), ch. P-21, entrée en vigueur le 1er juillet 1983. url : <https://laws-lois.justice.gc.ca/fra/lois/P-21/textecomplet.html> , page consultée le 19/11/2020.

⁵⁸ Loi canadienne sur la protection des renseignements personnels et les documents électroniques L.C. 2000, ch. 5, Sanctionnée le 13/04/2000. <https://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/P-8.6.pdf>, page consultée le 19/11/2020.

⁵⁹ projet de loi c, de ministre de la sécurité publique canadienne, loi édictant la loi sur les enquêtes visant les communications électroniques criminelles et leur prévention et modifiant le code criminel

et d'autres lois, 90639—2012-2-13, première lecture le 2012.
<http://s3.documentcloud.org/documents/292611/bill-c-30.pdf>, page consultée le 19/11/2020.

⁶⁰ JOHN IBBITSON, Harper government kills controversial Internet surveillance bill, theglobeandmail, Canada, published february 11, 2013. URL : <https://www.theglobeandmail.com/news/politics/harper-government-kills-controversial-internet-surveillance-bill/article8456096/>, page consultée le 07/11/2020.

⁶¹ California Consumer Privacy Act of June 28, 2018. URL: https://leginfo.ca.gov/faces/billTextClient.xhtml?bill_id=201720180SB1121, page consultée le 08/11/2020.

⁶² للإشارة هنا نفتقر الولايات المتحدة الأمريكية إلى قانون فيدرالي شامل لخصوصية البيانات. وفي غياب ذلك، أصدرت أغلب الولايات الاتحادية قوانين لسد هذا الفراغ، ويعد قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا الأكثر شمولاً وصرامة في الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر في الموضوع:

Anupam Chander Et-al., catalyzing privacy law, Georgetown University Law Center, Georgetown University, February 6, 2020, p 3. URL:

<https://scholarship.law.georgetown.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3208&context=facpub>, page consultée le 07/11/2020.

⁶³ القانون التونسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، النص عدد 63 المؤرخ في 2004/07/27، الرائد عدد 061 المؤرخ في 2004/07/30.

⁶⁴ مشروع قانون أساسي تونسي عدد 25/2018 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

⁶⁵ فريق العمل المادة 29 تم إنشاءه بموجب المادة 29 من التوجيه الأوروبي 46/95 وهو جهاز استشاري مستقل للاتحاد الأوروبي حول حماية المعطيات والحياة

الخاصة، حل محله بداية من سنة 2018 اللجنة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية Le Comité européen de la protection des données (CEPD) كهيئة أوروبية لحماية المعطيات الشخصية تتولى المساهمة في تطبيق النظام العام لحماية البيانات لسنة 2016 انظر في الموضوع:

Comité européen de la protection des données, Groupe de travail «Article 29», url :

https://edpb.europa.eu/our-work-tools/article-29-working-party_fr, page consultée le 25/11/2020.

⁶⁶ المقصود بالوسائل المعقولة هنا الجهات القضائية المخولة الطلب بالكشف عن صاحب عنوان بروتوكول الإنترنت. أنظر في الموضوع :

Groupe de travail «article 29» sur la protection des données, Avis 4/2007 sur le concept de données à caractère personnel. p 18.

URL : http://ec.europa.eu/justice/policies/privacy/docs/wpdocs/2007/wp136_fr.pdf, page consultée le 23/11/2020.

⁶⁷ Groupe de travail «article 29» sur la protection des données, document de travail, le respect de la vie privée sur internet – une approche européenne intégrée sur la protection des données en ligne, adopté le 21 novembre 2000. p 22. « que les fournisseurs d'accès internet et les gestionnaires des réseaux locaux peuvent, en utilisant des moyens raisonnables, identifier les utilisateurs internet auxquels ils ont attribué des adresses ip, du fait qu'ils enregistrent systématiquement dans un fichier les date, heure, durée et adresse dynamique IP donnée à l'utilisateur Internet. Il en va de même pour les fournisseurs de services internet qui conservent un fichier-registre sur le serveur HTTP. Dans ces cas, on peut parler, sans l'ombre d'un doute, de données à caractère personnel au sens de l'article 2, point a de la directive». Disponible sur url :

<http://ec.europa.eu/justice/policies/privacy/docs/wpdocs/2000/wp37fr.pdf>, page consultée le 23/11/2020.

⁶⁸ Groupe de travail «article 29» sur la protection des données, avis 4/2007 sur le concept de données à caractère personnel, "le groupe de travail a considéré les adresses IP comme des données concernant une personne identifiable", p 18.

⁶⁹ Délibération de la Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés, n°01-018 du 3 mai 2001 portant avis sur le projet de loi sur la société de l'information. " La conservation de cette adresse IP permet d'identifier tout ordinateur connecté au réseau (et donc la personne physique titulaire de la ligne) et ses heures de connexion ". URL :

<https://www.legifrance.gouv.fr/affichCnil.do?id=CNILTEXT000017653404>, page consultée le 17/11/2020.

⁷⁰ Délibération de la Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés, n°2006-294 du 21 décembre 2006. URL : <https://www.legifrance.gouv.fr/affichCnil.do?id=CNILTEXT000017651935> , page consultée le 23/11/2020.

⁷¹ La CNIL (française), L'adresse IP est une donnée à caractère personnel pour l'ensemble des CNIL européennes, 02 août 2007. URL : <https://www.cnil.fr/fr/ladresse-ip-est-une-donnee-caractere-personnel-pour-lensemble-des-cnil-europeennes>, page consultée le 23/11/2020.

⁷² Direction de l'analyse des technologies du Commissariat à la protection de la vie privée du Canada, Ce qu'une adresse IP peut révéler à votre sujet, Mai 2013.p1. url: https://www.priv.gc.ca/media/1768/ip_201305_f.pdf , page consultée le 24/11/2020.

⁷³ Direction de l'analyse des technologies du Commissariat à la protection de la vie privée du Canada, op.cit , p.p 4.8

⁷⁴ Commissariat à la protection de la vie privée du Canada , Renseignements personnels , Octobre 2013. URL : https://www.priv.gc.ca/fr/sujets-lies-a-la-protection-de-la-vie-privee/lois-sur-la-protection-des-renseignements-personnels-au-canada/la-loi-sur-la-protection-des-renseignements-personnels-et-les-documents-electroniques-lrpde/aide-sur-la-facon-de-se-conformer-a-la-lrpde/bulletins-sur-l-interpretation-de-la-lrpde/interpretations_02/#fn50 , page consultée le 24/11/2020.

⁷⁵ New Zealand's Privacy Act 2020 No 31, Date of assent 30 June 2020. Disponible sur url: <http://www.legislation.govt.nz/act/public/2020/0031/latest/LMS23223.html>, page consultée le 24/11/2020.

⁷⁶ New Zealand's Privacy Act 1993, No 28, Date of assent 17 May1993. URL <https://legislation.govt.nz/act/public/1993/0028/latest/DLM296639.html>, page consultée le 24/11/2020.

⁷⁷ New Zealand Privacy Commissioner, Are IP addresses personal information?. <https://privacy.org.nz/further-resources/knowledge-base/view/338>, page consultée le 24/11/2020.

⁷⁸ La Cour de justice de l'Union européenne ,Présentation générale. URL : https://curia.europa.eu/jcms/jcms/Jo2_6999/fr/, page consultée le 03/11/2020.

⁷⁹ سبب النزاع رفض شركة سكارلي للاتصالات الاستجابة لطلب المؤسسة البلجيكية للمؤلفين والملحنين والناشرين باعتبارها مزود خدمة الإنترنت في النزاع لإنشاء نظام لتصفية الاتصالات الإلكترونية باستخدام برنامج "نظير-إلى-نظير"، من أجل منع تبادل الملفات التي تمس بحقوق المؤلف.

⁸⁰ Cour de justice de l'Union européenne, Arrêt de la Cour (troisième chambre) du 24 novembre 2011, l'affaire C-70/10, Scarlet Extended SA contre Société belge des auteurs, compositeurs et éditeurs SCRL (SABAM). " 51 En effet, il est constant, d'une part, que l'injonction de mettre en place le système de filtrage litigieux impliquerait une analyse systématique de tous les contenus ainsi que la collecte et l'identification des adresses IP des utilisateurs qui sont à l'origine de l'envoi des contenus illicites sur le réseau, ces adresses étant des données protégées à caractère personnel, car elles permettent l'identification précise desdits utilisateurs ". Disponible sur: <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A62010CJ0070> , page consultée le 04/11/2020.

⁸¹ Cour de justice de l'Union européenne (deuxième chambre) ,19 octobre 2016, Affaire C-582/14 Patrick Breyer contre Bundesrepublik Deutschland (الجمهورية الفدرالية الألمانية). URL: <http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=184668> « une adresse IP (protocole Internet) dynamique.. constitue une donnée à caractère personnel, dans la mesure où un fournisseur d'accès au réseau possède des informations supplémentaires qui, combinées à l'adresse IP dynamique, permettraient d'identifier l'utilisateur ». « une adresse de protocole Internet dynamique enregistrée par un fournisseur de services de médias en ligne à l'occasion de la consultation par une personne d'un site Internet que ce fournisseur rend accessible au public constitue, à l'égard dudit fournisseur, une donnée à caractère personnel (...), lorsqu'il dispose de moyens légaux lui

permettant de faire identifier la personne concernée grâce aux informations supplémentaires dont dispose le fournisseur d'accès à Internet de cette personne»

⁸² Texte de la réponse de ministère de redressement productif sur la Question écrite N° 21517 de M. Édouard Courtial (Union pour un Mouvement Populaire - Oise) interroge M. le ministre du redressement productif sur la notion de données à caractère personnel au sens de l'article 2 de la loi relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés du 6 janvier 1978. Disponible sur URL : <http://questions.assemblee-nationale.fr/q14/14-21517QE.htm>, page consultée le 07/11/2020.

⁸³ Cour d'appel de Paris, 13ème chambre, section B Arrêt du 27 avril 2007 Anthony G. / Société Civile des Producteurs Phonographiques (SCPP), RG n°06/02334. "L'adresse IP ne permet pas d'identifier le ou les personnes qui ont utilisé cet ordinateur puisque seule l'autorité légitime pour poursuivre l'enquête (police ou gendarmerie) peut obtenir du fournisseur l'accès d'identité de l'utilisateur". URL : <https://www.alain-bensoussan.com/wp-content/uploads/22424329.pdf>, page consultée le 01/11/2020.

⁸⁴ Cour d'appel de Paris 13ème chambre, section A, Arrêt du 15 mai 2007, n° 06/01954, Sebaux Henri. / SCPP et a, c(Société civile des producteurs phonographiques. « Cette série de chiffre en effet ne constitue en rien une donnée indirectement nominative relative à la personne dans la mesure où elle ne se rapporte qu'à une machine, et non à l'individu qui utilise l'ordinateur pour se livrer à la contrefaçon ». Disponible sur l'url https://actu.dalloz-etudiant.fr/fileadmin/actualites/pdfs/12.2016/paris_15_mai_2007.pdf , page consultée le 01/11/2020.

⁸⁵ Cour de cassation chambre criminelle 13 janvier 2009 , N° de pourvoi: 08-84088, la société des auteurs, compositeurs et éditeurs de musique, la société pour l'administration du droit de reproduction mécanique des auteurs, compositeurs et éditeurs, parties civiles contre l'arrêt de la cour d'appel de RENNES, 3e chambre, en date du 22 mai 2008.

URL : <https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000020186427>, page consultée le 01/11/2020.

" alors que l'identité de l'internaute à partir de son adresse IP ne peut être requise auprès du fournisseur d'accès que par l'autorité judiciaire ; que ce ne sont pas les relevés de l'adresse IP d'un internaute et l'identité de son fournisseur d'accès, librement accessibles à tous sur Internet, qui permettent l'identification dudit internaute mais les réquisitions de l'autorité judiciaire ; que ces données ne présentent donc pas, en elles-mêmes, de caractère personnel".

⁸⁶ Cour d'appel de Rennes, arrêt du 28 avril 2015 , Zahra Reqba, L'ADRESSE IP EST-ELLE UNE DONNÉE À CARACTÈRE PERSONNEL ?, 24 septembre 2015. Disponible sur url : <https://www.village-justice.com/articles/adresse-est-elle-une-donnee,20484.html>, page consultée le 01/11/2020.

⁸⁷ Tribunal de grande instance de Saint-Brieuc, 6 septembre 2007, Ministère public, SCPP, SACEM c/ J.-P)." l'adresse IP est,... au même titre qu'un numéro de téléphone.. pour laquelle un abonnement a été souscrit par une personne déterminée ; un numéro IP associé à un fournisseur d'accès correspondre nécessairement à la connexion associée au fournisseur d'accès constitue un ensemble de moyens permettant de connaître le nom de l'utilisateur » <https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-saint-brieuc-jugement-du-06-septembre-2007/>, page consultée le 01/11/2020.

⁸⁸ Tribunal de grande instance de Paris, 3e Ch. Section Jugement, 24 juin 2009, Jean-Yves Lafesse et autres. c/Google et autres. « Le tribunal considère que l'adresse IP est une donnée personnelle puisqu'elle correspond à un numéro fourni par un fournisseur d'accès à internet identifiant un ordinateur connecté au réseau ; elle permet d'identifier rapidement à partir de services en ligne gratuits le fournisseur d'accès du responsable du contenu qui délient obligatoirement les données nominatives du responsable du contenu, c'est-à-dire son adresse et ses coordonnées bancaires. Au regard de la technique existante, cette adresse apparaît être le seul élément permettant de retrouver la personne physique ayant mis en ligne le contenu. Si effectivement, cette adresse peut être usurpée

grâce à des outils logiciels spécialement développés, ces détournements en nombre très limité à ce jour ne saurait disqualifier cette adresse comme donnée permettant l'identification personnelle des fournisseurs de contenu. URL : <https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-paris-3eme-chambre-3eme-section-jugement-du-24-juin-2009/>, page consultée le 05/11/2020.

⁸⁹ Tribunal de grande instance de Meaux , Le 10 août 2016, France sécurité /NC Numéricable.

URL :<https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-meaux-ordonnance-de-refere-du-10-aout-2016/>, page consultée le 02/11/2020.

⁹⁰ Cour de cassation , Première chambre civile Arrêt n° 1184 du 3 novembre 2016

Cabinet Peterson, c/Groupe logisneuf, ; et autres. « Les adresses IP, qui permettent d'identifier indirectement une personne physique, sont des données à caractère personnel, au sens de l'article 2 de la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, de sorte que leur collecte constitue un traitement de données à caractère personnel et doit faire l'objet d'une déclaration préalable auprès de la Commission nationale de l'informatique et des libertés ».

URL :<https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000033346676> , page consultée le 13/11/2020.